



المكتبة الأزهرية

مخطوطة

بديعة الهدى لما استيسر من الهدى

المؤلف

حسن بن عمار بن علي (الشترنبلاي)

الرسالة الخامسة

عشر بدعة الهدى

لما استيسر

من الهدى

أ

١٩١٢

٢٦٧٥٥



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الحمد لله المتفضل على ذوى العناية من الإبداء الذى
متع من ارادته المرید من فضله المزید واوجد موفقه
للج والعرق واسعد وطلوع شقه المشقه لمن لم يكن اهله
حاضري المسجد الحرام فشرع له الترفق باداء النكین
بسفر واحد بتلك الايام وكلفه بالتقرب اليه يهدى
شكر التوفيق لاد النكین وصوم بدله يشمل احسانه
الغنى والفقير بتحصیل المرام والصلاة والسلام
على سيد الكونین وعلى اله الفایزین بالتقرب منه في الدارين
وبعد فيقول العبد الفقير حسن الشربل الى
الحنفى بلغه الله واهله واولاده وذريته ومن احبه
الخير المتوالى وغفر له ولوالديه ولشايخه ولاخوانه
والمسلمين **هذه تحريرات** ابررتهما ومن
مخبات الكونر اظهرتهما لم ارض تعرض لكشف تقابها
ولا من تقرب للوقوف بحجابها فحليتها وجليتها بمنصه
الشرف على صدد والاعلام الراغبين من اكفائها
وخطابها ليحظى كل منهم بتلميح بحاسن ذاتها وبديع
جمال صفاتها **سميتها بديعه الهدى**
لما استيسر من الهدى لتكفلها ببيان زمن
تيسر اللزم على الناسك المتقرب به وانتهار من
القدره عليه فيصوم باقى العشره من الايام من
قدر الثلثه عاجز التحصيل اربه ولتحريير سقوط
هدى عنه بتخلله بالخلق في ايام النحر وبيان لزوم

تقديم

تقديم النسك على الخلق عند الامام الاعظم انما هو
على من لم يتصف بالفقر والعدم وليبان انه لا يتحلل
بالرمى لشيء من محظورات الاحرام على المعتمد من
مذهب الامام ولا بدج الهدى ولا بطواف الافاضه
بتلك الايام وانما المحلل هو الخلق كمن لا يظهر عمله
في حل النساء الا بالطواف ولا يتحلل بالهدى غير
المحصن بالمرض او المخاف وهذا حسب طاقه العاجز
المقصر بالاعتراف اعلم ان الهدى واجب شكرا على
المتع والفقر وان الصوم بدل عن الهدى لمن لم
يجده قال الامام الزليعي رحمه الله تعالى الصوم بدل
عن الهدى وهذا الهدى ليس بشرط لصحة التحلل
قال في الهداية يتحلل بالخلق عندنا بالذبح وهذا يدفع
ما قيل الهدى مشروط للتحلل كما سند كره وكذا
لا يتحلل بالطواف قبل الخلق قال ابن الملك رحمه الله
لو لم يخلق حتى طاف لم يحل له شيء حتى يخلق
انتهى وكذا لا يتحلل بالرمى قال الزليعي الرمي ليس
من اسباب التحلل انتهى **وكذا قال شيخنا**
العلامة على المقدسي في شرحه نظم الكثر الرمي
ليس محللا خلافا للشافعي رحمه الله وهذا هو المشهور
عندنا وفي غير المشهور الرمي محلل لغير النساء كما في
البرهان **وشران قاضي خات** الطيب قال
الرمي محلل قال الرمي لغير النساء والطيب وكمن قال
خان قبل هذا ما نصه والخروج عن الاحرام انما يكون

بالخلق او التقصير فاذا حلق او قصر حل له كل شيء
 الا النساء لم يطفن بالبيت انتهى وهذا هو الموافق
 للهداية **واعترض صاحب البحر قاضي خان**
 في جعله الرمي محللا لغير الطيب والنساء استدل
 لردة بهما في المحيط لوقلم اظفارة قتل الخلق فعليه دم
 لان الاحرام باق لانه لا يجمل الا بالخلق انتهى فلو كان
 التحلل بالرمي خاصا لكان غير الطيب والنساء لم
 يلزمه دم بتقليم الاظفار انتهى قلت كان الانب
 في ردك الثاني من كلام قاضي خان بكلامه
 الاول لانه حصر الخروج عن الاحرام بالخلق موافقا لما
 في المحيط بقوله والخروج عن الاحرام انما يكون بالخلق
 ليكون الزم رد ولانه استدل للاول بما في الصحيحين
 ولم يذكر ليلا للتحلل بالرمي وعلينا ان التحلل بالرمي
 غير المشهور **وهذا يدفع** ما ينسب لقاضي
 خان من حرمة الطيب بالخلق كالنساء لانه قال يجمل
 بالخلق كل شيء الا النساء لم يطفن فليست له هذه
 تدفع ما قاله الرازي في احكام القرآن الهدى
 مشروط للتحلل كما سذكره وكذا يدفعه نص
 الامام عبد الله بن احمد الشافعي صاحب الكثر
 والكافي في شرحه منظومة الامام عمر الشافعي بقوله
 الخلق مقيد بالزمان والمكان عند ابي حنيفة
 وعند ابي يوسف لا يتوقت بهما وعند محمد يتوقت
 بالمكان دون الزمان وعند زفر يتوقت بالزمان

دون المكان وهذا الخلاف في التوقيت في حق المتضمن
 بالدم اما لا يتوقت في حق التحلل بالاتفاق والخلق
 او التقصير في حق العمرة غير موقت بالزمان اجماعا
 بخلاف المكان فانه يتوقت عندها خلا فالابي يوسف
 انتهى وتوجيه الاقوال فيه وحمل حديث افعل ولا تجرح
 على انه كان قبل تقرير المناسك **واستدل**
الامام بقول النبي صلى الله عليه وسلم
 من قدم نسكا على نسك او اخره عنه فعليه دم كما
 في شرح المجمع فهذه النصوص على ان التحلل هو
 الخلق بالاتفاق وهذا في غير المحصر وهو يتحلل
 بذيج الهدى في محله عند ابي حنيفة ومحمد وان
 حلق فحسن وقال ابو يوسف عليه ان يخلق وان لم يخلق
 فلا شيء عليه وان لم يجرد المحصر ما يذبح عنه بقي
 محرما حتى يذبح او يطوف كذا في التبيين يعني
 طواف عمرة ويسعى فيحلق فيعمل بافعال العمرة فانه
 ان فات الحج فقد علمنا ان المحلل عن الاحرام انما
 هو الخلق او التقصير وعلينا ان الهدى واجب
 شكرا على القارن والمتمتع وقال المحققون من ائمتنا
 العبرة لوجوده في ايام النحر ولا يتحقق العجز عنه
 الا بمضيهما والهدى اصل والصوم خلف عنه وشرط
 بدلية الصوم ان يقدم الثلاثة قبل مجيء العاشر من
 ذي الحجة فشوال وما بعد الى ائمتنا التاسع وقت
 للثلاثة فاذا صار الثلاثة وجد الهدى في ايام

النحران كان وجوده قبل الخلق لزم ذبحه وبطل حكم
صومه باتفاق ائمتنا وكذا وجود الهدى بعد الخلق
في ايام النحر على التحقيق **قال قاضي خان**
رحمه الله في شرح الجامع الصغير واذا فات
الصوم لفوات وقته يعني ايام الحج التي هي وقت
لصوم الثلاثة عاد الاصل وهو الهدى فان وجد
الهدى في الثلاثة التي يصومها او بعد ما
صامها قبل يوم النحر لزم الهدى وبطل حكم
الصوم لانه خلفا عن الهدى فاذا قدر على الاصل
قبل حصول المقصود وفات وقته يبطل حكم الخلف
وان صام ولم يخلق حتى مضت ايام النحر ثم وجد
الهدى فصومه تام لان وقت الذبح ايام النحر
فاذا مضت حصل المقصود وهو اباحة التحلل
فلا تتغير بعد ذلك كما لو خلق ثم وجد الهدى
انتهى كلام قاضي خان رحمه الله قوله فلا تتغير
اباحة التحلل يعني جواز الاقدام على التحلل لسقوط
وجوب الترتيب بين الذبح والخلق عند الامام
لفقد الهدى في ايام النحر فلا يعود الترتيب
بوجود الهدى بعد ايام النحر فيباح له الخلق ويمضي
على حكم الصوم فيتم العشرة بصوم السبعة بعد
تمام الحج لكن عليه دم لتأخير الخلق عن ايام النحر
وقوله كما لو خلق ثم وجد الهدى اي سواء خلق
في ايام النحر ثم وجد الهدى فيها او خلق فيها ثم

وجد

وجد الهدى بعدها فانه اباحة تحلله وسقوط الترتيب
بين الخلق والذبح حاصلة في صورتين ومعلوم انه
بوجود الهدى في زمانه يلزمه التقرب به شكرا
وقد نص عليه بقوله قبل هذا وان وجد الهدى
بعد ما صام الثلاثة قبل يوم النحر اي قبل مضي
ايامه لزم الهدى وبطل حكم الصوم لانه
خلف عن الهدى فاذا قدر على الاصل اي الهدى
قبل حصول المقصود اي بدله الذي هو الصوم
المشروط بفقد الهدى وقد وجد الهدى قبل فوات
وقته اي وقت الاصل اي زمان ذبح الهدى يبطل
حكم الخلف الذي هو الصوم ويلزمه ذبح الهدى وهذا
اعم من سبق الخلق وعدم سبقة على وجود الهدى فلا بد اية
بين الهدى والخلق **فان قيل** يحتمل الامر بفسر
كلامه بالحل على انه لا يتغير اباحة ولا حكم صومه
بوجود الهدى في ايام النحر لحصول التحلل بالخلق
قلت يلزم منه ان يكون الهدى مقصودا به التحلل
وليس مقصودا به بل للشكر لاداء النسكين بسفد
واحد ولا دخل له في التحلل فيبطل حكم الصوم وهو
قيامه عن الهدى بوجود الهدى في ايام النحر
لبقا وقته لان قاضي خان اعترض وجود الهدى في زمان
ذبح النحر ولم ينظر لتقدم الخلق على الوجود **فقوله**
كما لو خلق ثم وجد الهدى تشبيه لعدم تغير اباحة
الاقدام على التحلل مع وجود الهدى بعد مضي ايام

تيب

ن

الخمر بمثل ما لو حلق في ايام النحر فاقداله ثم وجده فيها
 لا يتغير اياحه التحلل لسقوط وجوب الترتيب فالاقدم
 على التحلل في زمن الخمر موجبه فقد الهدى والاقدم
 على التحلل بعد مضي ايام الخمر موجبه فوات الوقت وليس
 عليه دم بالخلق فاقد للدم للعذر فالامانما اوجب
 الترتيب بين الذبح والخلق حتى اوجب دما بتركه على
 القادر **وقد نص في شرح مختصر الطحاوي**
 للامام الاسيحاوي على عدم لزوم شيء عليه به حيث
 قال ولو لم يقم الثلاثة لم يجز الصوم بعد ذلك ولا
 يجزيه الا الدم فان لم يجد هديا حل وعليه دم المتعة
 والادم عليه لاحلاله قبل ان يذبح ولا دم عليه لشرك الصوم
 انتهى فهذا على بقادم الشكر بدمته الى الميسرة ونص
 على انه لا يلزم دم بالخلق قبل الذبح وذلك لعدم وجود
 هدي الشكر فيدفع قول القائل يلزم دم عليه كما
 سذكركه اذ لا تكليف بدون الوسع قال الشيخ اكمل
 الدين في العناية الفحن عن الهدى انما يتحقق
 اذا مضى ايام النحر ولم يقدر عليه انتهى وهذا اعم من
 سبق الخلق على الوجود لكنه افاد بالمفهوم انه اذا قدر
 على الهدى بعد الخلق لا يلزمه الهدى حيث قال
 يلزمه الهدى اذا قدر عليه قبل الخلق في يوم النحر للقدرة
 على الاصل قبل حصول المقصود بالخلق انتهى والاصل هو
 الهدى والخلف صوم العشر المنصوص عليها في الكتاب
 وقد يقال لا يعتبر المفهوم هنا الظهور المراد وعدم

التدافع

التدافع في كلامه الاكمل وذلك لاطلاق قوله تعالى فمن
 لم يجد فصيام والوجود في ايام النحر هو المعتبر للزوم
 الهدى فلا يصار الى خلفه وهو الصوم معه وقد علمنا
 ان الخلق هو المحلل وعلما ان الهدى وجب شكرا والصوم
 بدله فلا بدلية بين الهدى والخلق حتى يقال وجود الهدى
 بعد الخلق لا يعتبر لحصول المقصود بالخلف وهو الهدى كما
 كما صدر ذلك في عدة من المعتبرات وذلك تفصيلا لاطلاق
 النص الوجود بالخلق قبله وهو نسخ لا يصح بدون موجبه
 وتلك المعتبرات منها قول الزيلعي وان وجد الهدى بعد
 ما تحلل فلا ذبح عليه لحصول المقصود بالصوم وهو التحلل
 انتهى بعد قوله الصوم بدل عن الهدى اذ لا بدلية بين الهدى
 والتحلل بل بينه وبين الصوم وكان ذلك ايضا تغليلا بما
 ليس مسلما وهو من مقابلة النص المطلق للوجود في
 ايامه نسخ لا يصح وايضا به التدافع في كلام الزيلعي ثم
 قال اي الزيلعي فصار كالمتميم اذا وجد الماء بعد ما صلى
 انتهى وقد يقال الفياس بمسئلة المتميم مع الفارق
 لان الصلاة حصلت في وقتها وتمت بالطهارة البدلية
 وانتمت فلا يبطلها وجود الماء الذي هو اصل بعد انتماء
 فعل البدل **واما وجود الهدى** في ايام النحر
 بعد الخلق فلم يكن بعد انتماء فعل البدل بدله بقا السبعة
 وبقاء زمن النحر فيلزم ذبح الهدى لانه الاصل وقد وجد
 قبل حصول المقصود ببده وهو الصوم كما نص عليه الزيلعي
 قبل هذا بقوله الصوم بدل عن الهدى انتهى فلا نظر للخلق

لانه ليس بدلا عن شيءٍ والتطري وجود الحلق تقييد لمطلق الكتاب وهو نسخ فلا يصح **وقد قال الزيلعي ايضا** ولو صام اى الثلاثة ثم وجد الهدى ينظر فانه بقى اى يوم لم يجزه اى الصيام للقدرة على الاصل وان هلك قبل الذبح جاز اى الصوم للعجز عن الاصل وكان المعبر وقت التحلل لا وقت الصوم انتهى وبقا الهدى اعم من سبق التحلل كلامه فيلزمه الهدى وقوله وكان المعبر وقت التحلل يعنى زمان الحلق وهو ايام النحر لانها زمان وجوب التحلل بالحلق فيها وزمان وجوب الذبح الهدى فيها **ومنها قول الكمال بن الهمام** فان قدر على الهدى في خلال الثلاثة او بعدها قبل يوم النحر لزمه الهدى وسقط الصوم لانه خلف واذا قدر على الاصل قبل تادى الحكم بالخلف بطل الخلف انتهى فقد نص على ان الصوم خلف عن الهدى والهدى لا يتحلل به ولا يخلفه بل بالحلق والتقصير وهذا عين الصواب **مشرقا** وان قدر عليه اى الهدى بعد الحلق قبل ان يصوم السبعة في ايام الذبح او بعدها لم يلزمه الهدى لان التحلل قد حصل بالحلق فوجود الاصل بعده لا ينقض الخلف انتهى ففيه تدافع وتقييد لمطلق الكتاب كما تقدم وذلك لانه اذا نهى التحلل بالهدى اصلا وبالحلق خلفا فاذا وجد الهدى لا يبطل خلفه الذى هو الحلق على كلامه الاخير والصواب كلامه الاول لان العبرة بوجود الهدى في ايام النحر ولا دخل للحلق قبل وجوده فيها فوجوده فيما يبطل حكم الصوم فيلزمه

ذبحه وان تحلل قبله لموجب اطلاق النص ولقول المحققين العبرة لا يام النحر وجود او عدم الهدى ومنها قول المحقق **واما حكم المتمتع فعلى المتمتع دم وهو دم نسك شكرا** لما نعم الله عليه من الجمع بين النسكين بسفرة واحدة والصوم شرع بدلا للهدى بالنسك فمن لم يجز فصيام ثلاثة ايام في الحج اى وقت الحج فاذا فات وقت الحج عاد الامر الى الاصل انتهى فقد نص على ان الصوم يدل عن الهدى وانه واجب شكرا وهو الصواب **مشرقا** **ولو قدر على الهدى** قبل اكمال صوم الثلاثة او بعد ما اكمل قبل يوم النحر لزمه الهدى وبطل صومه انتهى يعنى واستمر معه الهدى حتى جاء وقت النحر وهو اعم من سبق الحلق لكنه علله بقوله لان الهدى للتحلل والصوم يدل عنه والقدرة على الاصل قبل حصول المقصود بالبدل وهو التحلل يبطل حكم البدل كالمتمتع اذا راي المأذنة صلاة انتهى فقد خالف صنيعه السابق فان الهدى ليس للتحلل بل وجب شكر الله تعالى ولا يحصل التحلل بذبحه كما قدمناه والقياس بالمتيم غير مسلم فهو قياسي مع الفارق لان الهدى ليس للتحلل وليس التحلل بدله ثم قال ولو وجد الهدى بعد ما حلق قبل صوم السبعة فلا هدى عليه لحصول المقصود بالبدل انتهى وهو اعم من وجوده في ايام النحر وغيرها وليس مسلما وجعل الحلق بدلا عن الهدى وليس بدله الا الصوم كما قدمه فكان التدافع في كلامه مع مخالفة النص

ثم قال ولو لم يجز حتى مضت ايام النحر ثم وجد الهدى
فصومه تام ولا هدى عليه لان التحلل يباح له بعد يوم
النحر فحصل المقصود وهو التحلل انتهى والمنفى دم
الشكر اما دم الجبر بترك الحلق في ايام النحر فهو لازم
عليه لتأخير الحلق عن زمانه وقوله لان التحلل يباح
له فيه تسامح اذ هو واجب عليه والمراد انه لا يتوقف حل
حلقه على ذبح الهدى لفوات وقته فيتم الصوم بعد
فراغه من الحج وقوله فحصل المقصود وهو التحلل ليس
مسما فان المقصود الهدى او بدله وهو الصوم للعجز
عنه ولكنه اذا وجد الهدى بعد ايام النحر لا يبطل حكم
البدل الذي هو الصوم ويتحلل بالحلق لزوما ومنها
قوله في الترخائية ولو وجد الهدى بعد ما حلق قبل
ان يصوم السبعة فلا هدى عليه ونز الظهيرية وصح صومه
انتهى وهو مجتمل الوجود بعد مضي ايام النحر وفيها
ويتعين حمل البعد المطلق على البعدية الكافية
في غير زمان النحر وذلك ليلالغا لف النص المنزعم
الملزئ للهدى بوجوده في ايام النحر لانه الاصل ولم
يمض زمانه لاختصاص ذبح الهدى المتعة والقدران
بالزمان والمكان وقوله في الظهيرية وصح صومه يعني
لمضي ايام النحر فلا يبطل البدل الذي هو الصوم
بوجود الاصل في غير زمان ذبحه ثم قال بشر بن الوليد
عن ابي يوسف اذا صام المتمتع ثلاثة ايام ثم وجد
هدى ياقبل ان يجز انتقض صومه وان وجد الهدى

بعد

بعد ما حل جا ز صومه ولا هدى عليه انتهى وهو مجتمل
ان يكون بعد ما حل وفات زمان النحر بل يتعين حمله
على الوجود بعد مضي ايام النحر لقوله جا ز صومه ولا هدى
عليه وذلك لفوات ايام النحر فلا يبطل حكم البدل الذي
هو الصوم بوجود الاصل الذي هو الهدى لفوات
زمان النحر فلا يذبح النص ومنها متن اتباع ذلك والكلام
عليه مثل ما تقدم **ومنها قول** صاحب البعد
الرايق العبة لا ايام النحر العجز والقدر ثم قال لو قد
على الهدى بعد ما اكمل ثلاثة قبل ان يحلق ويجز وهو
في ايام النحر يبطل صومه ولا يجز الا بالهدى ولو وجد
الهدى بعد ما حلق وحل قبل ان يصوم السبعة صح
صومه ولا يجب عليه ذبح الهدى **ولو صام ثلاثة ايام**
ولم يحلق ولم يجز حتى مضت ايام الذبح ثم وجد الهدى
فصومه ماض ولا شيء عليه كذا ذكر الاسجاني انتهى
وقوله ولا يجز الا بالهدى غير مسلم كما بيناه لان التحلل
ليس الا بالحلق او المقصير لغير المحصر فلا يتحلل الا بالهدى
كما بيناه وقوله ولو وجد الهدى بعد ما حلق وحل يعني
والوجود في ايام النحر لقوله بعده ولو لم يحلق ولم يجز
حتى مضت ايام الذبح ثم وجد الهدى فصومه ماض
فقد نظر الى وجود الحلق في ايام النحر ونظر الى
جواز التحلل بمضي ايام النحر وحكمه بان لا يلزمه الهدى
في الصورتين والثانية مسلمة لفوات ايام الذبح والاولى
غير مسلمة لان العبة لا ايام النحر وقد وجد فيها الهدى

ي

وَلَا تَنْظُرُ لِلْحَلْقِ قَبْلَهُ فَيَلْزِمُهُ دَجْحًا كَمَا هُوَ مُقْتَضَى النَّصِّ فَلَا
يَعْدَلُ عَنْهُ كَمَا بَيَّنَّا **وَمِنْهَا** قَوْلُ النَّبِيِّ فِي النَّهْرِ لَوْ قَدَّرَ
عَلَى الْهَدْيِ فِي خِلَالِ الثَّلَاثَةِ أَوْ بَعْدَهَا قَبْلَ يَوْمِ النَّخْرِ لَزِمَهُ
وَبَطُلَ الصَّوْمُ لِأَنَّهُ قَدَّرَ عَلَيْهِ بَعْدَ الْحَلْقِ قَبْلَ صَوْمِ السَّبْعَةِ
فِي يَوْمِ الذَّبْحِ وَبَعْدَهَا انْتَهَى وَهُوَ غَيْرُ مُسَلِّمٍ وَلَا يَجْتَمِعُ
التَّأْوِيلُ لِأَنَّ قَوْلَهُ فِي أَيَّامِ الذَّبْحِ مُتَعَلِّقٌ بِقَدْرِ عَلَيْهِ بَعْدَ
الْحَلْقِ وَهُوَ يَدْفَعُ النَّصَّ لَوْ جُودَ الْأَصْلُ الَّذِي هُوَ
الْهَدْيُ فِي وَقْتِهِ فَيَبْطُلُ حُكْمُ صَوْمِهِ وَلَزِمَهُ الْهَدْيُ فَلَا
يَصِحُّ صَوْمُهُ عَنْهُ كَمَا بَيَّنَّا وَمِنْهَا مَا فِي شَرْحِ نَظْمِ
الْكَلْبِ وَغَيْرِهِ وَالْكَلَامُ عَلَيْهِ مِثْلُ مَا قَدَّمْنَاهُ وَمِنْهَا
قَوْلُهُ فِي الْإِخْتِيَارِ شَرْحُ الْخِتَارِ لَوْ قَدَّرَ عَلَى الْهَدْيِ قَبْلَ
صَوْمِ الثَّلَاثَةِ أَوْ بَعْدَهُ قَبْلَ يَوْمِ النَّخْرِ لَزِمَهُ الْهَدْيُ وَيَبْطُلُ
صَوْمُهُ لِأَنَّهُ قَدَّرَ عَلَى الْأَصْلِ قَبْلَ حَصُولِ الْمَقْصُودِ بِالْبَدْلِ
وَهُوَ التَّحْلُلُ وَإِنْ قَدَّرَ عَلَيْهِ بَعْدَ الْحَلْقِ قَبْلَ صَوْمِ السَّبْعَةِ
لَا هَدْيَ عَلَيْهِ لِحَصُولِ الْمَقْصُودِ بِالْبَدْلِ وَإِنْ لَمْ يَصِمِ الثَّلَاثَةَ
لَمْ يَصِمِ السَّبْعَةَ لِأَنَّ الْعَشْرَةَ وَجِبَتْ بِدَلَالَةِ التَّحْلُلِ وَقَدْ
فَاتَ بَعَوَاتُ الْبَعْضِ فَيَجِبُ الْهَدْيُ وَإِنْ لَمْ يَقْدَرِ عَلَى الْهَدْيِ
تَحْلُلٌ وَعَلَيْهِ دَمَانٌ دَمًا لِمَتَمَّتْ وَدَمًا لِمَتَمَّتْ قَبْلَ دَجْحِ
الْهَدْيِ انْتَهَى وَفِيهِ تَأْمَلُ مِنْ حَيْثُ جَعَلَهُ التَّحْلُلُ بِدَلَالَةِ
عَنِ الْهَدْيِ وَالْبَدْلُ عَنْهُ إِنَّمَا هُوَ الصَّوْمُ قَالَ الزَّيْلَعِيُّ
الصَّوْمُ يَبْدُلُ عَنْ الْهَدْيِ فَهُوَ يَدْفَعُ كَلَامَ الْإِخْتِيَارِ كَمَا
بَيَّنَّا **مِنْ قَوْلِهِ** **وَأَنَّ قَدَّرَ عَلَيْهِ** بَعْدَ الْحَلْقِ قَبْلَ صَوْمِ
السَّبْعَةِ لَا هَدْيَ عَلَيْهِ لِحَصُولِ الْمَقْصُودِ بِالْبَدْلِ ظَاهِرٌ

انه وجدته في ايام النحر لانه يجعل الحلق بدلا عن الهدى
وقد حصل فلا يصار الى الاصل الذي هو الهدى
بعده وهذا غير مسلم كما بيناه لان البدل انما هو الصوم
ولم يوجد تماما وقد وجد الهدى الذي هو الاصل
في زمان النحر فبطل صومه ثم قوله لان العشرة وجبت
بدلا عن التحلل غير مسلم ايضا لانها ليست بدلا الا عن
الهدى كما بيناه **مِنْ قَوْلِهِ** **فَان لَمْ يَقْدَرِ عَلَى الْهَدْيِ**
تَحْلُلٌ وَعَلَيْهِ دَمَانٌ دَمًا لِمَتَمَّتْ وَدَمًا لِمَتَمَّتْ قَبْلَ الْهَدْيِ
قَدْ ذَكَرْنَا فِي كِتَابِنَا فِي النَّسْفِ وَدَمِ التَّحْلُلِ إِنَّمَا يَجِبُ عَلَى الْقَادِرِ
لِتَرْكِ التَّرْتِيبِ الْوَاجِبِ عِنْدَ الْأَمَامِ لِأَعْلَى الْعَاجِزِينَ
الْهَدْيَ كَمَا قَدَّمْنَا عَنْ الْأَسْبِجَانِيِّ رَحِمَهُمُ اللَّهُ
وَمِنْهَا قَوْلُهُ فِي الْجَوْهَرَةِ الصَّوْمُ يَبْدُلُ عَنْ الْهَدْيِ
فَان لَمْ يَقْدَرِ عَلَى الْهَدْيِ تَحْلُلٌ وَعَلَيْهِ دَمَانٌ دَمًا لِلْقَرَانِ وَدَمًا
التَّحْلُلِ انْتَهَى وَعَلَيْمَانُ أَنَّ الْعَدْرَ بَعْدَ الْوُجُودِ انْسَقَطَ
حُكْمُ التَّقْدِيمِ وَالتَّأخِيرِ عِنْدَ الْأَمَامِ فَلَا دَمًا لِلتَّحْلُلِ قَبْلَ
الذَّبْحِ لِعَدَمِ الْعَدْرَةِ عَلَيْهِ كَمَا قَالَ الْأَسْبِجَانِيُّ وَقَدَّمْنَا
ثُمَّ قَالَ فِي الْجَوْهَرَةِ وَإِنْ وَجَدَ الْهَدْيَ بَعْدَ مَا حَلَقَ قَبْلَ أَنْ
يَصُومَ السَّبْعَةَ فِي أَيَّامِ الذَّبْحِ أَوْ بَعْدَهَا فَلَا هَدْيَ عَلَيْهِ
لِأَنَّ الْوُجُودَ بَعْدَ حَصُولِ الْمَقْصُودِ بِالْحَلْقِ لَا يَغْيِرُ حُكْمَ
الْحَلْفِ انْتَهَى وَعَلَيْمَانُ أَنَّ الْقَدْرَةَ فِي أَيَّامِ النَّخْرِ هِيَ الْمَعْتَبَرَةُ
وَلَا تَنْظُرُ لِلْحَلْقِ قَبْلِهَا وَالْخَلِيفَةُ لَيْسَتْ التَّحْلُلُ وَقَدْ نَزَّ الْجَوْ
تَقْدِيمُ نَسْكَكَ عَلَى نَسْكَكَ كِتَابُ خَيْرِ الْحَلْقِ أَوْ طَوَافِي الزِّيَارَةِ
عَنْ أَيَّامِ النَّخْرِ وَكَالْحَلْقِ قَبْلَ الرَّمْيِ وَالْحَلْقُ قَبْلَ الذَّبْحِ لِلْقَارِئِ

والمتمتع يوجب دما عند الامام ابي حنيفة لا عند هما
وهذا اذا كان بغير عذر في تاخير طواف
الزيارة كالحائض والنفساء اذا حاضت قبل ايام النحر
اما اذا حاضت في اثنتيها وجب الدم بالتفريط
فيما تقدم كذا في الوجيز انتهى يعني وكذا النفساء اذا
ولدت قبل ايام النحر اما اذا ولدت في اثنتيها يعني
وجب الدم بالتفريط فيما تقدم اقول فيه تأمل لان
الطواف لا يتعين بوقت ما دام زمانه موجودا والحائض
والنفساء حصل في الاثنان صاحب الحق كالصلاة
اذا حاضت او نفست في اثنتيها لا تلزمها وكرت
طواف الوداع بنزول الحيض بعد التمكن منه فلا تفريط
منها لعدم تعيين ما سبق من الوقت للطواف وكسئلة
الحلف على شرب ماء هذا الكون اليوم وقد كان فيه فصب
قبل الغروب لاحث لعدم تعيين ما سبق للبر ومنها
قول الشيخ الامام الاجل ابو بكر الرازي في احكام القران
لو صام العاجز عن الهدى ثم وجد الهدى قال اصحابنا
اذا وجد الهدى بعد دخوله في الصوم او بعد ما صام
قبل ان يحل فعليه الهدى ولا يجزيه غيره لقوله تعالى
فمن تمتع بالعمرة الى الحج فما استيسر من الهدى
فمن لم يجد فصيام ثلاثة ايام في الحج ففرض الهدى قائم
عليه ما لم يحل او بمعنى ايام النحر التي هي منسوبة للحلق
فتى وجبه فعليه ان يهدي ويصل صومه ومعلوم ان الهدى
مشروط الاحلال لانه لا يجوز ان يحل قبل ذبح الهدى

فعليه

فعليه الهدى لان الله تعالى لم يفرق في ايجابه الهدى
بين حاله قبل دخوله في الصوم وبعده ويدل على ان الهدى
مشروط قوله تعالى فاذا وجبت جنوبها فكلوا منها وطهروا
البايس الفقير ثم يقضوا تقمهم فامرهم بقضا التفتت
بعد ذبح الهدى فاذا كان كذلك وجب ان يدعى وقوع
الاحلال فاذا صام وحل ثم وجد الهدى لم ينتقض صومه
ولم يلزمه الهدى لوجود المعنى الذي من اجله شرط الهدى
ثم نقل عند عدمه الى البد وهو بمنزلة المتيم اذا وجد الما
بعد فراغه من الصلاة والعمرة اذا وجد ثوبا والظاهر
اذا فرغ من الصوم ثم وجد الرقبة انتهى **واقول ان قوله**
فرض الهدى قائم عليه ما لم يحل لا دليل عليه لان النص
مطلق في لزوم الهدى ببقاء ايام النحر فتقيد شرط
لزوم الهدى بعدم التحلل تقييد لمطلق نص الكتاب
وهو نسخ لا يجوز الا بمخصص من الكتاب او السنة المتما
المشهوره كما هو مقرر في محله ثم قوله ومعلوم ان الهدى
مشروط الاحلال لانه لا يجوز ان يحل قبل ذبح الهدى
انتهى ظاهره نفي صحة الاطلاق بالحلق قبل ذبح الهدى
لجعله ذلك شرطا للاحلال وليس مسلما فان الامام
الاعظم قال بوجود مراعاة الترتيب ولم يقل بانه
شرط لصحة التحلل فيلزمه دم بترك الترتيب الواجب
عنده وقال ابو يوسف ومحمد رحمهم الله لا شيء عليه فتحلله
مع وجود الهدى متفق على صحته بين ائمتنا انتهى
قوله ويدل على ان الهدى مشروط قوله تعالى فاذا وجبت

جنوبها فكلوا منها واطعموا البائس الفقير ثم ليقتضوا
تفتيمهم فامرهم بقضيا التقت بعد ذبح الهدى قلنا
بموجبها وجوب الا اشتراط الصحة التحلل بقضاء
التقت الذي هو الحلق فلا يتوقف صحة التحلل على
ذبح الهدى بل ولا يصح ذلك منه على العمرة لان المفرد
ليس عليه هدى واحلاله بدون هدى صحيح جائز
قوله فاذا كان كذلك وجب ان يراعى وقوع الاحلال
فان صام وحل ثم وجد الهدى لم ينتقض صومه ولم
يلزم الهدى لوجود المعنى الذي من اجله شرط الهدى
ثم نقل عند عدمه الى البدل انتهى وهو يريد بالمعنى
التحلل بالحلق وليس الهدى مشروطا بالصحة وليس
المعنى الذي من اجله شرط الهدى بل اريد به شكر نعمة
التوفيق لا اداء النسكين بسفر واحد كما قدمناه فلزمه
الهدى بالنص لقد رتة عليه مع بقاء ايام النحر وانتقض
حكم صومه لقد رتة على الاصل قبل فوت وقته وعلى ما
اراده يلزم قلب المشروع لصحة الصوم وترك الهدى
كما بيناه فهو ممنوع **قوله وهو** بمنزلة التيمم الخ
قياس مع الفارغ كما او فحماه فهو بمنزلة ما وجد الماء في
خلال الصلاة والرقبة في خلال الصوم فيلزم الاصل ويبطل
الخلف لعدم انتهاء حكمه كما حرسناه بحمد الله تعالى

في شهر القعدة سنة سبع وستين والف

تمت هذه الرسالة بحمد الله

وعونه وحسن توفيقه

وصلى الله على سيدنا

محمد وعلى اله

وصحبه

والهم

